إشارات ايجابية انطلقت في جلسة الخميس الماضي

البورصة تطوي صفحة الانهيارات ... اليوم

- احتمالات قوية بالعودة إلى المنطقة الخضراء
- الشركات الكبيرة والثقيلة ترمي بثقلها في السوق
- أعنف موجة حمراء ضربت السوق وهزت حاجز الثقة

السوق وبداية جديدة

- التذبذب بدأ يميل إلى الاعتدال بعد «العنف» في التداولات
- الشركات الرخيصة عادت إلى أسعارها الطبيعية بعد حركة التصحيح
- المراقبون يؤكدون قرب نهاية «الانهيارات» وبدء مرحلة الاستقرار

كتب المحرر الاقتصادي

يبدأ اليوم سوق الكويت رحلة جديدة من الصعود - حسبما يؤكد المراقبون- بعد اسبوع مخيف عاشه بكل تفاصيل جلساته التي كررت سيناريوهات الانخفاضات الحادة التي وصلت إلى حد الانهيار، اذ ان دخول الشركات القيادية والكبيرة على خط الانقاذ دفع السوق إلى التماسك رغم انخفاضه في جلسة الخميس 58 نقطة، الا ان المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 اعطيا اشارات ايجابية بتحقيقهما ارتفاعا جيدا وسط توقعات بان يكون الاسبوع الجاري مختلفا من حيث العودة الى المنطقة الخضراء والى السيولة المرتفعة بعدما انخفضت الى مادون 70 مليون دينار بعدما تجاوزن حاجز 120 مليون دينار.

واكد المراقبون ان سوق الكويت حافظ على مستوى ما فوق 8 آلاف نقطة، وهذا دليل على وجود رغبة بان يواصل النشاط رغم الشائعات التي تستغلها بعض المحافظ الاستثمارية للضغط على أسعار العديد من الاسهم بعدما تعرضت الى انهيار في الاسعار، مشيرين الى اقتراب نهاية الانهيارات والعودة الى المنطقة الخضراء.

واضاف المراقبون ان ما حصل من دمار شامل في الاسعار خلال جلسات الاسبوع الماضي خلق حالة من التشاؤم بين المتداولين وهم الآن ينتظرون ماذا يجري خلال هذا الاسبوع من سيناريوهات بعدما وصلوا الى مراحل متقدمة من التفاؤل.

وكان سوق الكويت شهد حالة هلع وانخفض بشكل حاد بسبب عمليات البيع المفاجئة التي قلبت الوضع رأسا على عقب، واستمرار موجة الانخفاضات المبالغ فيها.

واكد المراقبون ان جلسة امس سلبية، خالفت التوقعات بعدما انتعش سوق الكويت اول من امس وحقق قفزة في الاسعار وفي المؤشرات الرئيسية كردة فعل على جلسة الانهيار التي عصفت بالسوق مع بداية الاسبوع الجاري.

وقال المراقبون ان الهلع بدأ الاسبوع الماضي بعدما انخفض السوق بشكل حاد، ثم واصل انخفاضه حتى وقت «المزاد»، مشيرين الى ان الهبوط العنيف دفع صغار المتداولين الى الانجراف وراء عمليات البيع، ولم يكتف بذلك، بل استمر على مدى اربع جلسات. ودعا المراقبون الى ضرورة تدخل المحفظة الوطنية للمحافظة على المكاسب التي حققها السوق منذ بداية العام الحالي وللحفاظ على «الثقة» التي عادت للسوق بعد مرحلة الاستقرار. وتساءل المراقبون: ما الذي يحدث بالسوق، لماذا هذا الانخفاض الذي وصل الى مرحلة الانهيار، خاصة ان اسواق المنطقة لم تشهد مثل هذه الانخفاضات رغم انها مرت بعمليات تصحيح. وكان سوق الكويت شهد «مجزرة أسعار» وصلت غالبية الاسهم الى الحد الأدنى، اذ كان التذبذب العنيف سيد الموقف، ما بين الانخفاض الحاد والارتفاع، بعدما ارتد بشكل مميز، اذ شهد عمليات شراء متوازنة ما بين الشركات الكبيرة والصغيرة وهذا ما عكسته المؤشرات الرئيسية للسوق. وكان سوق الكويت انزلق بداية الاسبوع الماضي بشكل حاد ليفقد 250 نقطة، فيما تسارعت عمليات البيع العشوائي ما شكل ضغطا على اسعار غالبية الاسهم التي وصلت الى الحدود الدنيا. ومضى المراقبون: ان «الاعصار الأحمر» الذي ضرب السوق وخلق حالة سلبية غير عادية اثرت على نفسيات المتداولين. وقال المراقبون ان سوق الكويت تعرض لانزلاقة كبيرة بعدما حقق مكاسب جيدة وخاصة المؤشر السعري الذي تمكن من الوصول الى اعلى مستوى اقفال له منذ اواخر عام 2008، ولابد من سرعة التدخل لانقاذ الوضع.

في أقل من شهرين وبنظرة مستقبلية مستقرة

أكبر ثلاث وكالات تصنيف في العالم تثبت تصنيفات «الوطني» الأعلى في الشرق الأوسط

- دبدوب: تصنيفات بنك الكويت الوطني الأعلى في الشرق الأوسط مصدر فخر كبير لنا وللكويت وتعكس قوة البنك «الوطني» ومكانته المرموقة

شعار الوطني

وكالات التصنيف العالمية اجمعت على قوة بنك الكويت الوطني وريادته وجودة أصوله وربحيته المستقرة ووضوح رؤيته في أقل من شهرين، قامت وكالات التصنيف العالمية الرئيسية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش تباعا، بتثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني الأعلى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنظرة مستقبلية. وقد أجمعت الوكالات الثلاث على أن تصنيفات بنك الكويت الوطني تعكس قوة مؤشراته المالية ووضوح رؤيته وريادته وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وربحيته المستقرة الأعلى في السوق المحلية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب إن تصنيفات بنك الكويت الوطني تشكل مصدر فخر واعتزاز كبيرين لنا وللكويت، لكونها تؤكد قوة أكبر مؤسسة مالية في الكويت وقدرتها على مواجهة التحديات ومواصلة النمو وتحقيق الأرباح على الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية وبيئة الأعمال الصعبة التي نشهدها، والتي انعكست على تصنيفات كبرى البنوك العالمية والإقليمية». وأكد دبدوب أن إجماع وكالات التصنيف العالمية الثلاث على تثبيت تصنيفات بنك الكويت الوطني بنظرة مستقبلية مستقرة في هذه الأوقات تعكس كذلك الثقة العالمية التي يتمتع بها البنك الوطني والمكانة المرموقة التي يحتلها كمؤسسة مصرفية إقليمية بأصول تتجاوز الـ60 مليار دولار أمريكي، وذلك بفضل السياسة المتحفظة التي ننتهجها والتي جنبتنا تداعيات الأزمة المالية العالمية المستمرة والاضطرابات التي شهدتها دول المنطقة».

وكانت موديز قد ثبتت تصنيفات بنك الكويت الوطني الطويلة الأجل عند Aa3 بنظرة مستقبلية مستقرة، كما ثبتت تصنيفات البنك للقوة المالية. وأشارت موديز إلى أن البنك الوطني قد حقق على نحو مستمر مستويات مرتفعة من الربحية، التي تبقى مصدر قوة يدعم التصنيفات، كما إنه أحد البنوك القليلة التي تتمتع بقدرة على تمويل المشاريع الكبيرة والصفقات الضخمة.

بدورها، ثبتت «ستاندرد آند بورز» تصنيفات بنك الكويت الوطني في الأجل الطويل عند A+ بنظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن نظرتها المستقبلية تجاه تصنيفات بنك الكويت الوطنيتعكس قناعتها بأن يحافظ البنك الوطني على صلابة أدائه وقوة مؤشراته المالية خلال العامين المقبلين. وأكدت أن تصنيفات البنك الوطني المرتفعة تعكس موقعه الريادي في الكويت وسجله الطويل من الأداء الجيد والمستقر واستقرار وخبرة جهازه الإداري. كما قامت وكالة «فيتش» في الأسبوع الماضي بتثبيت تصنيفها طويل الأجل لبنك الكويت الوطني عند AA- بنظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة أن تصنيفات البنك الوطني تعكس موقعه الريادي في السوق المحلي وربحيته القوية وجودة أصوله المرتفعة وشبكته المصرفية الدولية. وأكدت «فيتش» أنه ينظر إلى بنك الكويت الوطني في المنطقة كملاذ آمن للأموال في وقت الأزمات والاضطرابات، ولطالما تمتع بقاعدة ودائع مستقرة جدا.

راضون عن المستوى الجيد الذي تحققه برامج الحكومة الهادفة إلى إصلاح القوانين التجارية

الصالح : نحتاج سلسلة إصلاحات لتحويل الكويت مركزاً مالياً

اعرب وزير التجارة والصناعة انس الصالح امس عن رضاه عن سرعة التقدم والمستوى الجيد الذي تحققه برامج الحكومة الهادفة الى اصلاح القوانين التجارية لاسيما ما تم تحقيقه لقانون الاعسار وعلاقات الدائن والمدين.

وقال الوزير الصالح في تصريحات للصحافيين عقب اجتماعه بفريق خبراء البنك الدولي الذي عقد مؤخرا ان «برامج الاصلاح الحكومية تتألف من عناصر مختلفة ونحن بحاجة الى سلسلة من الاصلاحات واسعة النطاق للتمكن من تحويل الكويت الى مركز مالي اقليمي قادر على استقطاب التمويل والاعمال وتوفير وظائف رفيعة المستوى للمحترفين الكويتيين».

واوضح ان برنامج التعاون الحكومي مع البنك الدولي الذي حصل على موافقة مجلس الوزراء في شهر فبراير الماضي يغطي جوانب مهمة على رأسها اقرار قانون جديد بشأن اعادة وتصفية الشركة وقانون جديد اخر بشأن اعادة هيكلة ديون الشركات مع تعديلات على القانون القائم لتسهيل استخدام الاصول المنقولة الاضافية. واضاف ان هناك احتمالا لتشريع قانون للصكوك وغيرها من المعاملات المضمونة والمعقدة «كما يتم اصدار قانون جديد بشأن اعداد تقارير الائتمان وتعزيز قدرة محاكم الكويت على اصدار الاحكام المناسبة والعادلة في القضايا التجارية المعقدة.

وتوقع ان يتم الانتهاء من المرحلة الاولى من العمل المشترك بين الكويت والبنك الدولي في تلك المجالات في منتصف العام المقبل «والحكومة الكويتية والبنك الدولي ملتزمان باعتماد اجراءات شاملة من اجل التوصل الى الاصلاحات الاساسية».

واشار الى ان خبراء البنك الدولي راجعوا الاصلاحات المقترحة والبديلة مع عدد كبير من ممثلي القطاع الخاص من خلال ورش عمل نظمها بنك الكويت المركزي وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الشركات الاستثمارية.

- هدفنا هو تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تتوافق بشكل تام مع ثقافة الكويت

ولفت الصالح الى ان عناصر هذا العمل كافة تتم وفق برنامج زمني محدد ويتوقع ان يتم اطلاق المهمة التالية للبنك الدولي في اوائل شهر اكتوبر القادم لمناقشة مسودات القوانين الجديدة المذكورة بالتفصيل.

أنس الصالح

من جانبه قال رئيس وفد الخبراء الزائر ورئيس قسم ادارة الاعسار التابع للبنك الدولي الدكتور ريز موكال عقب الاجتماع «ان البنك ملتزم بمساعدة السلطات الكويتية في معالجة المشاكل ذات الصلة بالتجارة والاقتصاد».

واضاف «هدفنا هو تطبيق الاصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تتوافق بشكل تام مع ثقافة الكويت وتركيبتها ونظامها العام بحيث تلائم احتياجاتها وتعكس الممارسة الدولية الافضل بنفس الوقت ولذلك نحن نستمع الى اراء مجموعة واسعة من اصحاب المصالح التجارية».

يذكر ان الكويت قامت بعمل شراكة وتعاون مع البنك الدولي لتعديل وايجاد قوانين تجارية جديدة ترقى الى المستوى العالمي وتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي ومن المتوقع ان يقوم فريق البنك بعمل جولة ثانية من المشاورات التقنية مع المعنيين بهذا البرنامج.»

يعزز دوره الريادي في سوق التمويل المجمع في المنطقة

«بيتك» : ترتيب صفقة إجارة بقيمة 500 مليون دولار لصالح هيئة كهرباء ومياه الشارقة

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن انتهائها من ترتيب صفقة إجارة قيمتها 500 مليون دولار امريكي وذلك لصالح هيئة كهرباء ومياه الشارقة «SEWA» وذلك لتمويل مشروعاتها المستقبلية والحالية والتي تتعلق بتطوير البنية التحتية خاصة مع النمو الذي تشهده إمارة الشارقة في مختلف المجالات. وقد تم ترتيب هيكلة هذه الصفقة بضمان سيادي من الحكومة. وقال الرئيس التنفيذي لـ«بيتك» محمد العمر: «إن نجاحنا في إتمام ترتيب هذه الصفقة يعزز من ثقة السوق في مجموعة بيت التمويل الكويتي وشركاته التابعة وكذلك في البنوك المحلية والإقليمية في سوق التمويل خلال المرحلة الحالية، مشيرا إلى أن إطلاق المشروعات التنموية ينعش السوق الخليجي بمختلف قطاعاته، كما نوه بالدعم الحكومي الذي تحظى به هيئة كهرباء ومياه الشارقة من حكومة أمارة الشارقة والذي يجعل عملية التمويل أكثر جاذبية للمستثمرين».

وذكر العمر بأن أنشطة «بيتك» مع إمارة الشارقة بدأت منذ سنوات طويلة كان أولها المساهمة في حصة رئيسية في مصرف الشارقة الإسلامي بعد المشاركة في تحويله إلى مصرف إسلامي، كما قام «بيتك» بتمويل جامعة الشارقة بمبلغ 21 مليون دولار من خلال مشروع توسيع المدينة الجامعية، بالإضافة إلى صفقات أخرى تم ترتيبها بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات المالية في الامارة. من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة شركة بيت إدارة السيولة التابعة لـ «بيتك» مدير عام البنوك الدولية في بيتك السيد شاهين الغانم على سعي «بيتك» لإعادة الثقة في السوق خصوصاً بعد حالة من الركود في مختلف القطاعات، مشيراً إلى أن الخدمات والمنتجات التمويلية التي يقدمها «بيتك» كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة تعد نموذجا ناجحا بسمعة إقليمية وعالمية.

ولقيت الصفقة قبولا واسعاً من البنوك والجهات التمويلية الإقليمية حيث نجح «بيت إدارة السيولة» مع شركائه في هذه الصفقة في تسويقها خاصة وأن العميل مؤسسة مدعومة من حكومة الشارقة وتدير مشروعات ضخمة مما أوجد طلباً قوياً على المشاركة فيها من قبل الممولين.

«الأولى» : المؤشر العام لسوق الكويت خسر 3 في المئة الأسبوع الماضي بسبب عمليات جني الأرباح

قال تقرير اقتصادي متخصص ان سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» سجل خلال تعاملات الاسبوع الماضي أكبر هبوط لجلسة واحدة في سبعة أشهر خلال تعاملات يوم الاحد بعد أن خسر المؤشر العام ثلاثة في المئة وسط عمليات بيع لجني الارباح.

واضاف تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية ان السوق أغلق تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع في مؤشريه الوزني بواقع 0.63 نقطة و«كويت 15» بـ4.11 نقطة فيما سجل المؤشر السعري انخفاضا قدره 58.83 نقطة ليبلغ مستوى 8027.98 نقطة.

ولفت التقرير الى تحذيرات سابقة بخصوص موجة التصحيح المتوقعة بعد عمليات المضاربة وتسجيل المكاسب لفترة طويلة والتي يرى فيها التقرير امتدادا طبيعيا ومنطقيا قد يستمرعلى مدار الفترة المتبقية بسبب المغالاة في الشراء التي برزت في الآونة الاخيرة وما انطوى عليها من مخاطر خصوصا انه لا يوجد من الناحية الفنية اي متغيرات قوية تدعو إلى الاستمرار في النفس الصعودي دون توقف.

وأضاف أن حركة الصعود القوية للسوق ولفترة طويلة كانت تستدعي من الناحية الفنية عدم الافراط في التفاؤل والانجرار وراء الحركة الشرائية القوية دون الاخذ في الاعتبار العوامل الاساسية الفنية التي تغذي هذا النشاط.

وبين ان السبب الأكبر في نزول السوق والتباين في بعض الجلسات صعودا ونزولا هو مخاوف المتعاملين متوقعا ان تكون الانخفاضات قصيرة الامد في وقت بقيت فيه المعنويات لدى المتعاملين متفائلة نسبيا بشكل عام خصوصا مع ثبات معدلات السيولة المتدفقة نحو السوق عند معدلاتها العالية.

وقال «لم تكن العوامل الاساسية للاسهم المستهدفة تقود المكاسب التي سجلها المؤشر على مدار الاشهر السبعة الماضية من الناحية الفنية» مستبعدا ان تؤدي العوامل الحالية إلى وجود انخفاضات حادة في المؤشر العام لا سيما مع تعديل بعض الشركات التي كانت متردية لأوضاعها.

واضاف أن المؤشر كان يواجه نقطة مقاومة عندما اقترب من أعلى مستوى له في 2009 وتجاوزه حاجز الثمانية الاف نقطة والذي كان يعني اتجاه المؤشر نحو مستوى 9000 نقطة الا ان التداولات اثبتت ان المؤشر لم يتمكن من مواجهة تلك المقاومة طويلا ودخل في عملية تصحيح مستحقة.

واشار التقرير الى ان شريحة واسعة من عمليات البيع التي بدأت من بداية تعاملات الاسبوع الماضي وتحديدا في الجلستين الاولى والثانية جاءت بفعل سيطرة الخوف على المستثمرين الافراد وحركة المضاربين لجني الأرباح والدليل بقاء معدلات السيولة المتداولة على وتيرتها المرتفعة.

وذكر التقرير ان التصحيح الذي مر به السوق خلال تعاملات الاسبوع الماضي طال انتظاره والذي يعتبر امرا صحيا ليواصل السوق تحقيق المكاسب مستقبلا بعد استمرار النشاط الايجابي للسوق لنحو 54 شهرا لا سيما مع عودة كبار اللاعبين الى المشهد بداية من «المحفظة الوطنية».